Journal of Business and Environmental Sciences
Volume: 2(2): Page: 449-465
https://doi.org/10.21608/JCESE.2023.203365.1017
ISSN: 2974-3117
E-ISSN: 2974-3125

Research article

Standard Analytical Study the Impact of Shariah Governance on the Financial Performance of Kuwait Bank Using the ROA Index During Period 2011-2020

Fatiha Bouhrine [1] *

[1] Department of Economic Sciences, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Constantine, Algeria; fatiha.bouhrine@univ-constantine2.dz.

* **Correspondence:** fatiha.bouhrine@univ-constantine2.dz.

Abstract: The study aimed to explain the impact of sharia governance on the financial performance (ROA) of Islamic bank in Kuwait during 2011-2020 by conducting a standard study of panel data by using EVIEWS9. The study found many results including they are deference between banks about application of the governance in general and sharia governance in particular, so there are banks that weren't founded by the governance committee until 2012, such as Bobian Bank. There are banks didn't issue a governance report until 2015 this is the result of the transformation of the banks under study from traditional banks to Islamic banks (ahli united bank, international Kuwait bank). In stages as the standard study found that there isn't a strong impact of sharia governance on the financial performance.

Keywords: sharia governance; impact; ROA; banking of Kuwait; standard.

APA Citation: Bouhrine, F. (2023). Standard analytical study the impact of shariah governance on the financial performance of Kuwait bank using the ROA index during period 2011-2020. Journal of Business and Environmental Sciences, 2(2), 449-465.

Received: 1 April 2023; **Revised**: 24 April 2023; **Accepted:** 10 June 2023; **Online:** 26 June 2023
The Scientific Association for Studies and Applied Research (SASAR)
https://jcese.journals.ekb.eg/

دراسة تحليلية قياسية لأثر الحوكمة الشرعية على الاداء المالي للبنوك الكويتية باستخدام مؤشر ROA خلال الفترة 2011-2020

فتيحة بوهرين[1]

[1]، قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة قسنطينة الجزائر. fatiha.bouhrine@univ-constantine2.dz

الملخص: هدفت الدراسة إلى توضيح كيف تؤثر الحوكمة الشرعية على العائد على الاصول للبنوك الكويتية وهذا خلال الفترة 2011-2020 من خلال إجراء دراسة قياسية للبيانات المقطعية عن طريق استخدام برنامج **EVIEWS 9**. ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها اختلاف البنوك في بداية تطبيق الحوكمة بصفة عامة والحوكمة الشرعية بصفة خاصة، إذ هناك بنوك لم تتأسس بها لجنة الحوكمة الا في سنة 2012 مثل بنك بوبيان، وهناك بنوك لم تصدر تقريرا للحوكمة حتى سنة 2015 وهذا نتيجة تحول البنوك محل الدراسة من بنوك تقليدية الى بنوك اسلامية (البنك الاهلي المتحد، بنك الكويت الدولي) على مراحل. قلة عدد البنوك الاسلامية على مستوى الكويت بالرغم من تزايد حجم العمل المصرفي الكويتي والذي احتل المراتب الاولى عربيا في العديد من التصفيفات. كما توصلت الدراسة القياسية الى انه بالرغم من أن 22.23 % من التغيرات الحاصلة بالعائد على الاصول للبنوك محل الدراسة سببه المتغيرات المستقلة غير أن أثر الحوكمة الشرعية على اداء البنوك الكويتية يعابر ضئلا وليس معنوي أي ليست له دلالة احصائية، وهذا حسب الدراسة القياسية المعتمدة في هذا البحث إلى عدم وجود أثر دو دلالة احصائية لأثر الحوكمة الشرعية على العائد على الاصول للبنوك الكويتية محل الدراسة وهذا خلال الفترة 2011-2020.

الكلمات الافتتاحية: حوكمة شرعية؛ أثر؛ العائد على الاصول؛ البنوك الكويتية؛ قياس.

1. المقدمة

تزايد الاهتمام بمصـــطلح الحوكمة من طرف الباحثين والمنظرين نتيجة التطور الاقتصـــادي والمالي حيث تفرعت عن مصطلح الحوكمة عدة مصطلحات مرتبطة بنشاط المؤسسة المالية والتي من بينها الحوكمة الشرعية التي ترتبط بالمؤسسات المالية الاســلامية. ونظرا لأهمية الحوكمة الشــرعية قامت الهيئات العاملة على تطوير العمل المالي الاســلامي بإصــدار معايير متعلقة بالحوكمة الشرعية التي تم استنباطها من المعايير الصادرة عن لجنة بازل وتكييفها مع خصوصيات المؤسسات المالية الاسلامية. هذه المعايير مطبقة بالعديد من البنوك الاســلامية حيث ألزمت البنوك المركزية بتطبيقها نتيجة فعاليتها واثارها على الاداء ونخص هنا العائد على الاصـول الذي يعمل على قياس قدرة البنك او المؤسـسـة المالية على توليد الارباح باسـتخدام اصـولها. وعليه جاءت هذه الدراســة لتدرس اثر الحوكمة الشــرعية على الاداء المالي للبنوك الكويتية باســتخدام مؤشــر العائد على الاصــول خلال الفترة 2011-2020 ولقد كانت الدراسة تحليله اي تحليل الحوكمة الشرعية بالكويت وقياسية اي قياس الاثر.

1.1. مشكلة الدراسة:

لقد قامت الكويت بوضع قوانين متعلقة بالحوكمة الشرعية من خلال اصدار تعليمات من البنك المركزي، هيئة اسواق المال، وزارة التجارة والصناعة ، ويعتبر اول خطاب صدر بخصوص الحوكمة الشرعية هو ذلك الخطاب الصادر عن البنك المركزي في 1994/9/14 الى ان قامت الكويت بإضافة قسم خاص بالبنوك الاسلامية في القانون المصرفي الكويتي وهذا بتاريخ 2003/5/25 والذي تناول ضمنه الحوكمة الشرعية، والذي عدل سنة 2020 كما أن البنك المركزي الكويتي قام بإصدار تعليمات للبنوك الاسلامية حول الحوكمة الشرعية والمتمثلة في تعميم رقم (2/رب أ/2016/369) تحت عنوان حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الاسلامية الصادر في 2016/6/20، وهذا لما لها من اثار على الاداء المالي للمؤسسات المالية الاسلامية بصفة عامة والبنوك بصفة

خاصة ، وعليه جاءت هذه الدراسة لتجيب على التساؤل الرئيسي التالي:

إلي أي مدى تؤثر الحوكمة الشرعية على العائد على الاصول للبنوك الكويتية محل الدراسة؟

1.2. أهمية الدراسة:

للدراسة أهمية كبيرة تكمن في:

– إن تعرض القطاع المالي العالمي لعدة أزمات كان سببه غياب الشفافية والإفصاح اللذان يعتبران من مبادئ الحوكمة التي نصت عليها الهيئات الدولية ونخص بالذكر منظمة الشفافية الدولية.

– عملت الكويت على تحسين القطاع المصرفي من خلال إصدار القوانين والتعليمات من طرف بنك الكويت المركزي، هيئة الأوراق المالية الكويتية لتجنب الأزمات المالية.

– الأثر الايجابي للحوكمة الشرعية على البنوك الاسلامية حيث تعمل على تقليص المخاطر التي تتعرض لها.

1.3. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تبيان الأثر الذي تلعبه الحوكمة الشرعية في تحسين أداء البنوك ونخص هنا العائد على الاصول، من خلال القيام بالدراسة التطبيقية على عينة من البنوك الكويتية خلال الفترة 2011-2020.

1.4. فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضيات الدراسة في الفرضية الرئيسية التالية:

لا يوجد أثر لتطبيق الحوكمة الشرعية على العائد على الاصول للبنوك الكويتية محل الدراسة

1.5. **الدراسات السابقة:**

من بين الدراسات التي تناولت أثر الحوكمة الشرعية على اداء البنوك نذكر

1-5-1- **دراسة وليد خالد جديع العازمي، عبد المجيد عبيد حسن، اشرف شرف الدين: اثر معايير الحوكمة الشرعية في تعزيز الافصاح والشفافية في المصارف الاسلامية، المجلة الدولية الاسلامية للوقف والمالية، المجلد1 ، العدد2 ، ماليزيا ، 2020 :**

هدفت الدراسة الى القاء الضوء على اثر معايير الحوكمة الشرعية في تعزيز الافصاح والشفافية في المصارف الاسلامية الكويتية، وما يترتب على ذلك من تعظيم القيمة المتحققة عن ممارسة هذه المصارف لأنشطتها وما يتطلب ذلك من ضرورة تعزيز عمليات الافصاح والشفافية ومهارات وقدرات القائمين بتنفيذها لتوفر الضمان الكافي لاقتناع الادارة بأهمية وفاعلية الاثر الجديد ومن تم هزها لتدعيمه.

1-5-2- **دراسة خلود أحمد طنش، إبراهيم عبد الحليم عبادة: استقلالية هيئات الرقابة الشرعيّة ودورها في تعزيز العمل المصرفي الإسلامي في ضوء معايير الْحَوْكَمَة الصادرة عن ايوفي :دراسة تحليلية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، المجلد 16 ، العدد2 ، الامارات العربية المتحدة، ديسمبر 2019 :**

هدفت الدراسة الى إلى التعريف أولاً بمفهوم الرقابة الشرعيّة، وبالمفهوم التنظيمي والإداري لاستقلالية هيئات الرقابة الشرعيّة، وبيان أدلتها الشرعيّة والقانونية وآليات تثبيتها في ضوء معايير الْحَوْكَمَة، ثُمَّ تَقَصِّي طبيعة وحدود علاقة هيئات الرقابة الشرعيّة بإدارة المصارف الإسلاميّة، وانعكاس ذلك على استقلاليتها .وأخيراً توضيح الدور الذي تتركه استقلالية هيئات الرقابة الشرعيّة في تعزيز العمل المصرفي الإسلامي. ولقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج ندكر منها:

– هيئة الرقابة الشرعيّة جهاز مستقل من العلماء المتخصصين في فقه المعاملات، والمحاسبة، والاقتصاد، وغيرها من التخصصات المتعلقة بعمل المصارف الإسلامية، ووجودها في المصارف الإسلامية واجب وضرورة شرعية، حيث تُمثل صَمّام الأمان للأعمال المصرفية الإسلامية، وهذا الواجب لا يتحقق مقصودة ومعناه إلا باستقلالية هيئات الرقابة الشرعية، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

– استقلالية هيئات الرقابة الشرعيّة بمعناها الاصطلاحي، ومعناها التنظيمي ضرورة شرعية وقانونية، وهذا يقتضي انفصال جهاز الرقابة الشرعية تنظيمياً عن المصارف الإسلاميّة وعدم خضوعه للأنظمة واللوائح الداخلية للمصرف الإسلامي.

– توافر الصفات الأساسيّة والسلوكيّة والعلميّة والعمليّة عند اختيار أعضاء هيئة الرقابة الشرعية مطلب أساسي يسهم في تثبيت استقلاليتها

1-5-3- دراسة محمد العزمي، عبد المجيد العماري بعنوان مدى تطبيق الحوكمة المؤسسية في المؤسسات والمصارف الإسلامية في الكويت، المجلة الدولية لادارة الاعمال والحوكمة، المجلد3 ، العدد2 ، 2020 :

هدفت الدراسة الى :

– تعميم وتعميق المفاهيم والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحوكمة المؤسسية في البنوك الإسلامية

– معرفة مدى الت ا زم البنوك الإسلامية بتطبيق المبادئ المتعارف عليها لنظام الحوكمة المؤسسية

ولقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها:

- .حوكمة المؤسسات عبارة عن مجموعة من القواعد والقوانين الصارمة التي تتحكم في عمل الإدارة وتوجه أدائها من أجل حماية حقوق جميع الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة، خاصة المساهمين وأصحاب الديون.
- أصبحت درجة التزام البنوك والمؤسسات بتطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات أحد المعايير التي يجب على المستثمرين مراعتها عند اتخاذ قرارات الاستثمار، خاصة في النظام الاقتصادي العالمي الحالي، حيث تتميز الأسواق المحلية والدولية بقدرة تنافسية عالية.
- .لا يقتصر دور الحوكمة على صياغة القواعد والقوانين ومراقبة تنفيذها، بل يشمل أيضًا توفير البيئة اللازمة لدعم مصداقيتها.
- .من الضروري تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات في البنوك الإسلامية، وذلك لتجنب أي شك من خلال صياغة العقد بالتفصيل وتحديد شروطها وأحكامها بدقة، من الناحيتين الدينية والتنظيمية.
- إذا نجح مدير المصرف الإسلامي في تحقيق الهدفين في نفس الوقت، الهدف المالي الذي يلبي احتياجات المستثمرين، والهدف الديني لصحة العمليات المصرفية من منظور الشريعة الإسلامية.

1-5-4- دراسة mwangimary wanjiru بعنوان the effect of corporate governance on financial performances listed at nairobi security exchange, masters in financial science, university nairobi, october 2013.

هدفت الدراسة إلى تحديد اثر حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة نيروبي، ولقد استخدم الباحث طريقة الاستبيان لجمع البيانات وتحليلها ولقد توصل الى عدة نتائج أهمها:

– هناك اثر كبير وايجابي لتكوين المجلس على الأداء المالي للشركة المدرجة بالسوق المالي نيروبي.

– إن الفصل بين دور الرئيس التنفيذي والرئيس الإداري كان له اثر ايجابي على الأداء المالي للشركات المدرجة.

– إن للسيطرة والنفوذ اثر ايجابي و كبير على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة نيروبي.

1-5-5- اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في متغيرات الحوكمة، اما بالنسبة لقياس الأداء المالي فلقد تم الاعتماد على العائد على الأصول، كما أن الدراسة القياسية اعتمدت على برنامج eviews9 على عكس الدراسات السابقة التي اعتمدت اغلبها على برنامج spss.

1-6-حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة في:

1-6-1- الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على عينة من البنوك الاسلامية الكويتية والتي بلغ عددها ب4 بنوك. تم اختيارها على أساس توفر القوائم المالية بانتظام والمعلومات التي نحتاجها لإعداد الدراسة القياسية.

1-6-2- الحدود الزمنية: لإجراء الدراسة تم تحديد الفترة الزمنية ب 10 سنوات أي خلال الفترة 2011 - 2020.

1.6. هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية واثبات الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور حيث تناولنا في المحور الأول الحوكمة الشرعية من حيث التعريف، المكونات، والمبادئ أما المحور الثاني فكان حول اثر الحوكمة الشرعية على الأداء المالي

وتناولنا فيه تعريف الأداء المالي، قياس الأداء المالي وعلاقة الحوكمة بالأداء المالي وختاما المحور الثالث الذي كان عبارة عن الدراسة التطبيقية لعينة من البنوك الكويتية خلال الفترة 2011-2020 .

2. ما هية الحوكمة الشرعية:

تعتبر الحوكمة الشرعية امتدادا لحوكمة الشركات، حيث تشترك معها في عدة جوانب والتي اهمها الافصاح والشفافية وتختلف عنها من حيث المرتكزات، وسنتطرق في هذا الجزء من الدراسة الى الحوكمة الشرعية من حيث تعريفها، مكوناتها واهميتها.

2-1- تعريف الحوكمة الشرعية:

يعتبر مجلس الخدمات المالية الإسلاميةIFSB اول من اعطى تعريفا للحوكمة الشرعية من خلال المعيار رقم 10 الخاص بالمبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية الصادر في ديسمبر 2009، حيث عرف المعيار الحوكمة الشرعية بأنها: "النظام الذي يشير إلى مجموعة من الترتيبات المؤسساتية والتنظيمية التي تتأكد من خلالها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن هنالك إشرافا شرعيا فاعلا مستقلا" ، من خلال هذا التعريف نستنتج ان مجلس معايير الخدمات المالية الاسلامية ربط بين الحوكمة و هيئات الرقابة الداخلية بالبنك او المؤسسة المالية الاسلامية ، وتتمثل هذه الهيئات في مجلس الادارة، هيئة الرقابة الشرعية .

وهناك من يعرف الحوكمة الشرعية بانها " النظام الذي يضمن اصحاب المصلحة لمؤسسة ما انها لم ولن تخالف احكام الشريعة الاسلامية (صوالحي، 2018) ،من خلال هذا التعريف نستنتج ان الحوكمة الشرعية عبارة عن عدم مخالفة المؤسسة للشريعة الاسلامية، من خلال ما سبق نستنتج أن الحوكمة الشرعية لها ابعاد دينية واخلاقية وهي تحتوي على ثلاثة مرتكزات اساسية والتي يوضحها لنا الشكل الموالي.

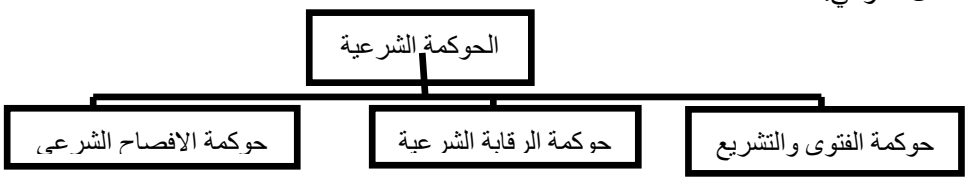

الشكل رقم 01 : مرتكزات الحوكمة الشرعية

المصدر: من اعداد الباحثة

أ- **حوكمة الفتوى والتشريع**: يقصد بها اتباع البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية التعاليم الصحيحة لاحكام الشريعة الاسلامية من خلال تطبيقها للفتاوي والقرارات الشرعية.

ب- **حوكمة الرقابة الشرعية:** تعرف بانها "النظم التي تبين علاقة الهيئة الشرعية بالمؤسسة المالية (مجلس الادارة، الهيئة العمومية للمؤسسة، والادارة التنفيذية لها) من حيث أسس التعيين وضبط الفتوى ومد التزام المؤسسة بالفتوى التي تصدرها الهيئة ومسؤولية الهيئة الشرعية عن سلامة تطبيق المؤسسة للفتوى والاجراءات اللازمة لسلامة التطبيق (الاسرج، 24 و25 اكتوبر 2014).

ث- **حوكمة الافصاح الشرعي:** وهي تلك المعلومات المفصح عنها فيما يخص جميع العمليات التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية من اجل طمأنة اصحاب المصالح ذاوي العلاقة، وهذا عن طريق الكشف عن جميع الفتاوي الشرعية ذات الصلة بالعمليات التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية.

من خلال ما سبق يمكننا ان نعرف الحوكمة الشرعية بانها تلك الحالة التي يتم من خلالها ادارة الموارد المالية للبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية عن طريق توافقها مع احكام الشريعة الاسلامية، والتي تشمل كل من الفتاوي والتشريع، الرقابة الشرعية والافصاح الشرعي. ومهما كان التعريف الذي اعطي للحوكمة الشرعية فإن لها اهمية كبيرة، لهذا وضعت لها مبادئ من الهيئات والمنظمات الدولية التي تعنى بالبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية والتي نبرزها في الجزء الموالي من هذه الدراسة.

2-2- مبادئ الحوكمة الشرعية:

لقد عملت الهيئات والمنظمات الدولية على اصدار مبادئ متعلقة بالحوكمة الشرعية، ونخص هنا هيئتين يعملان على تطوير المعايير المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية الا وهما هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية، ومجلس الخدمات المالية الاسلامية. وعليه سنتطرق في هذا الجزء الى المعايير الصادرة عن الهيئتين والمتعلقة بالحوكمة.

2-2-1- **معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية:** لقد قامت الهيئة بإصدار عدة معايير متعلقة بالحوكمة وعددها 14 معيار وفي هذا الجزء سنتناول المعايير التي لها علاقة بالبنوك لان دراستنا تدور حول البنوك الكويتية:

أ- معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الاسلامية رقم (1) : تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها وتقريرها : اعتمد هذا المعيار في الاجتماع الثالث عشر لمجلس هيئة المحاسبة والمراجعة المنعقد يومي 15-1997/6/16 ودخل حيز التنفيذ سنة 1999 وهو يتكون من 27 بند موزعة كما يلي:

- ✓ تقديم: البند1
- ✓ تعريف هيئة الرقابة الشرعية واختصاصها: البند 2
- ✓ تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتحديد مكافأتها من البند3 الى 6
- ✓ تكوين هيئة الرقابة الشرعية واختيار اعضائها والاستغناء عن خدماتهم : البندين 7 و8
- ✓ تقرير هيئة الرقابة الشرعية بكل تفاصيله من عنوانه الى نشره : من البند 9 الى 26
- ✓ تاريخ سريان المعيار: البند 27 .
- ✓ بالإضافة الى ما سبق يحتوي المعيار على ملاحق والتي تتمثل في نماذج عن تقرير هيئة الرقابة الشرعية.

ب- معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الاسلامية رقم (2) : الرقابة الشرعية : اعتمد هذا المعيار في الاجتماع الخامس عشر لمجلس هيئة المحاسبة والمراجعة المنعقد يومي 21-22 /1998/6 ودخل حيز التنفيذ سنة 1999 وهو يتكون من 18 بند موزعة كما يلي:

- ✓ تقديم: البند1 و2
- ✓ تعريف الرقابة الشرعية ومبادؤها: البند 3
- ✓ الهدف من الرقابة الشرعية: البند 4
- ✓ مسؤولية الالتزام بالشريعة: البندين 5 و6
- ✓ اجراءات الرقابة الشرعية: من البند 7 الى 16
- ✓ مسؤولية تطبيق المعيار: البند 17
- ✓ تاريخ سريان المعيار: البند 18

ج- معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الاسلامية رقم (3) : الرقابة الشرعية الداخلية : اعتمد هذا المعيار في الاجتماع السابع عشر لمجلس هيئة المحاسبة والمراجعة المنعقد يومي 13-14-1997/6 ودخل حيز التنفيذ سنة 2000 وهو يتكون من 30 بند موزعة كما يلي:

- ✓ تقديم: البند1
- ✓ الاهداف: البند 2
- ✓ الرقابة الشرعية الداخلية من البند3 الى 5
- ✓ الاستقلالية والموضوعية: البنود 6، 7 و8
- ✓ الاتقان المهني : من البند 9 الى 17
- ✓ انجازات عمل الرقابة الشرعية: من البند 18 الى 22
- ✓ ادارة الرقابة الشرعية الداخلية: البندين 23 -24
- ✓ الجودة النوعية للرقابة الشرعية: البند 25
- ✓ عناصر النظام الفعال للرقابة الشرعية الداخلية: من البند 26 الى 28
- ✓ مسؤولية تطبيق المعيار: البند 29
- ✓ تاريخ سريان المعيار: البند 30

د- معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الاسلامية رقم (4) : لجنة المراجعة والحوكمة للمؤسسات المالية الاسلامية : اعتمد هذا المعيار في الاجتماع رقم21 لمجلس هيئة المحاسبة والمراجعة المنعقد يومي 2001/5/02 ودخل حيز التنفيذ سنة 2002 وهو يتكون من 15 بند موزعة كما يلي:

- ✓ تقديم: البند1
- ✓ اهمية اللجنة للمؤسسة: البند 2
- ✓ وظائف اللجنة: البند3
- ✓ مسؤوليات اللجنة : البنود 4 ،5 و6
- ✓ مراعاة الاخلاقيات : من البند 7 الى 9
- ✓ انشاء اللجنة والتي تشمل بداية من التكوين الى غاية اعداد التقرير: من البند 10 الى 14
- ✓ تاريخ سريان المعيار: البند 15

ه- معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الاسلامية رقم (5) : استقلالية هيئة الرقابة الشرعية : اعتمد هذا المعيار في الاجتماع رقم 29 لمجلس هيئة المحاسبة والمراجعة المنعقد يومي 07-2005/6/08 ودخل حيز التنفيذ سنة 2007 وهو يتكون من 9 بنود موزعة كما يلي:

- ✓ تقديم: البند1
- ✓ الاستقلالية وكل ما تعلق بها: البنود 2، 3، 5، 6، 7.
- ✓ الموضوعية: البند 4
- ✓ مسؤولية تنفيذ المعيار: البند 8
- ✓ تاريخ سريان المعيار: البند 9

بالاضافة الى ما سبق يحتوي المعيار على ملاحق تتمثل في امثلة عن العوائق المحتملة للاستقلالية.

و- معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الاسلامية رقم (6) : بيان مبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية الاسلامية : اعتمد هذا المعيار في الاجتماع رقم 30 لمجلس هيئة المحاسبة والمراجعة المنعقد يوم 2005/11/21 وهو يتكون من 74 بند موزعة كما يلي:

- ✓ تقديم: البند1
- ✓ مسوغات انشاء اطار عام للحوكمة: البنود 5-9
- ✓ اهداف البيان: البنود 10-12
- ✓ اساس الحوكمة: البنود 13-32
- ✓ مبادئ الحوكمة: البنود 33 -66
- ✓ هياكل الحوكمة: البنود 67-74

بالاضافة الى ما سبق يحتوي المعيار على ملاحق.

بالاضافة الى المعايير السابقة قامت الهيئة باصدار معايير اخرى لها علاقة بالحوكمة والتي تتمثل في كل من:

- ➢ معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الاسلامية رقم (7) :المسؤولية الاجتماعية للشركة- السلوك والافصاح في المؤسسة المالية الاسلامية
- ➢ معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الاسلامية رقم (8): الهيئات الشرعية المركزية
- ➢ معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الاسلامية رقم (9): الالتزام الشرعي
- ➢ معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الاسلامية رقم (10): الالتزام الشرعي والتصنيف الاستتنامي للمؤسسات المالية الاسلامية
- ➢ معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الاسلامية رقم (11) : التدقيق الشرعي الداخلي
- ➢ معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الاسلامية رقم (12): حوكمة الصكوك
- ➢ معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الاسلامية رقم (13): حوكمة الوقف
- ➢ الورقة الارشادية لمعيار الحوكمة للمؤسسات المالية الاسلامية رقم (13): حوكمة الوقف

وتتكون المبادئ الصادرة عن الهيئة في وجود هياكل للحوكمة، الرقابة سواء الداخلية او الخارجية وتكون وفق الشريعة الاسلامية، بالاضافة الى وجود الافصاح عن جل العمليات والقوائم التي تصدرها المؤسسة المالية الاسلامية . سنتطرق بالتفصيل الى هذه المبادئ عند تناولنا لمبادئ الحوكمة الشرعية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي لانها مستمدة من مبادئ الهيئة.

2-2-2- **معايير مجلس الخدمات المالية الاسلامية:** لقد تبنى مجلس الخدمات المالية الاسلامية المعايير الصادرة عن لجنة بازل في مجال الحوكمة، وقام بإصدار المبادئ الارشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية اسلامية في ديسمبر 2006 وهي عبارة عن سبع مبادئ تناولت في مجملها:

- ➢ تحديد المسؤوليات وتشكل هياكل متعلقة بالحوكمة
- ➢ اعداد قوائم وتقارير مالية وغير مالية وفق المعايير المحاسبية الدولية وتكون في نفس الوقت متوافقة مع الشريعة الاسلامية
- ➢ على المؤسسات المالية الاسلامية أن تعتمد على الفتاوي الصادرة عن علماء الشريعة والعمل على نشرها للجمهور
- ➢ تنفيد قرارات هيئة الرقابة الشرعية والافصاح عن ذلك ضمن تقاريرها السنوية

ومن خلال تفحصنا للإصدارات الصادرة عن الحوكمة من قبل مجلس الخدمات المالية الاسلامية نجده تناول كل من حوكمة الرقابة الشرعية، حوكمة التدقيق الشرعي وحوكمة الافصاح الشرعي وهي مبادئ مستمدة من المبادئ الصادرة عن الهيئات الدولية وتكيفها لتتلائم مع العمل المالي الاسلامي. ومهما كانت المعايير والمبادئ الصادرة عن الهيئات فيما يخص الحوكمة الشرعية، فإن لها اثر على اداء المؤسسات المالية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة.

3. علاقة الحوكمة الشرعية بالأداء المالي للبنوك:

إن تطبيق الحوكمة بصفة عامة والحوكمة الشرعية بصفة خاصة له تأثير على اداء البنوك وكما راينا سابقا هناك دراسات اثبتت

وجود علاقة طردية بين الحوكمة الشرعية والاداء المالي للبنوك، كما ان هناك من توصل من الباحثين الى وجود علاقة ارتباطية موجبة ومهما كانت النتائج المتوصل اليها من قبل الباحثين في مجال الحوكمة الشرعية والاداء المالي فإن هناك علاقة تأثير وتأثر. وعلى هذا الاساس سنعالج في هذا الجزء من الدراسة الإطار النظري لأثر الحوكمة الشرعية على الاداء المالي من خلال تناول تعريف الاداء المالي، طرق قياسه وعلاقته بالحوكمة الشرعية.

3-1- تعريف الاداء المالي: يعرف الاداء بأنه "نشاط تنموي مستمر يعكس قدرة المؤسسة على استغلال إمكانياتها وفق أسس ومعايير معينة تضعها بناءً على أهدافها طويلة الأجل" (عبادة، 2008)، من خلال هذا التعريف نستنتج ان الاداء عبارة عن استغلال الموارد المالية، البشرية والتكنولوجية التي تتوفر عليها المؤسسة بهدف تحقيق اهداف على المدى البعيد والتي من بينها ضمان استمراريتها. وينقسم الاداء الى عدة انواع من بينها الاداء التنظيمي، التشغيلي والاداء المالي وما يهمنا هو الاداء المالي لارتباطه بموضوع الدراسة.

يعرف الاداء المالي بانه وصف لوضع المنظمة الان وتحديد الاتجاهات التي استخدمتها للوصول اليها من خلال دراسة المبيعات والايرادات والموجودات والمطلوبات وصافي الثروة (السيد، 2018)، من خلال هذا التعريف نستنتج أن الاداء المالي عبارة عن التحليل المالي الذي يقوم بتحليل نقاط القوة والضعف في انشطة المؤسسة بغرض التقييم وتحسين الاداء.

ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث إنَّه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم (الاغوات، 2015/2014). من خلال ما سبق يمكننا ان نقول أن الاداء المالي يهتم بجميع الجوانب المالية للمؤسسة والتي يمكننا أن نلخصها في الشكل الموالي.

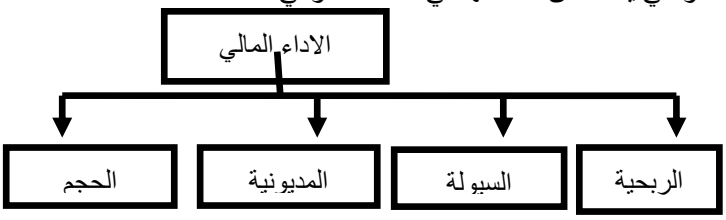

الشكل رقم 02 : جوانب الاداء المالي

المصدر: من اعداد الباحثة

3-2- طرق قياس الاداء المالي: هناك عدة نماذج لقياس أداء البنوك والتي تم استخدامها من طرف المنظمات المتخصصة أو الباحثين في مجال الأداء المالي لها، نذكر منها (بوهرين، جوان 2021):

- نظام (CAMELS) لترتيب المصارف من حيث الأداء: استخدمت هذه الطريقة سنة 1980 من قبل البنك الفيدرالي الأمريكي، وهو يتكون من 6 مؤشرات وهي:
  - كفاية رأس المال Capital Adequacy
  - جودة الأصول Quality Asset
  - جودة الإدارة Management Quality
  - إدارة الربحية Earning Management
  - درجة السيولة Liquidity Position
  - الحساسية تجاه مخاطر السوق Sensitivity to Market Risk
- نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE): يظهر هذا النموذج ربحية الأموال الخاصة ويحسب بالعلاقة التالية:

العائد على حقوق الملكية = النتيجة الصافية بعد الضريبة / حقوق

- نموذج العائد على الأصول (ROA): وهو يعتبر من اهم المؤشرات التقليدية المتعلقة بالربحية ويحسب بالعلاقة التالية:

العائد على حقوق الأصول = صافي الأرباح / إجمالي الأصول

- كما تم في الفترة الحالية استخدام مؤشر جديد للقياس كبديل عن مؤشر (R O E) هو مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (E V A).

3-3- اثر الحوكمة الشرعية على الاداء المالي:

تؤثر الحوكمة الشرعية على الاداء المالي للبنوك وهذا من خلال وجود هيئتين للرقابة تتمثل الاولى في مجلس الادارة الذي يقوم بمراقبة العمل الاداري للبنك، اما الهيئة الثانية فهي عبارة عن هيئة الرقابة الشرعية التي تراقب مدى توافق انشطة البنك مع الشريعة الاسلامية. هذين النوعين من الرقابة مكملين لبعضهما لانهما يعملان على تقليص تعارض المصالح بالبنك. مما سينتج عنه تحسين اداء البنك ومن بينه العائد على الاصول.

وبهدف التعرف على اثر الحوكمة الشرعية اكثر اجرينا دراسة قياسية على البنوك الكويتية خلال الفترة 2011-2020 والتي ستكون محور دراستنا ضمن الجزء الموالي من الدراسة.

4. الدراسة القياسية لأثر الحوكمة الشرعية على اداء البنوك الكويتية:

لدراسة اثر الحوكمة الشرعية على اداء البنوك قمنا باختيار البنوك الكويتية بسبب صدور تعليمات حول الحوكمة الشرعية من البنك المركزي الكويتي سنة 2016 ، ولقد كانت الدراسة خلال الفترة 2011-2020 . وسنتطرق في هذا الجزء من الدراسة الى تطورالحوكمة الشرعية بالكويت، بالإضافة الى قياس الاثر الذي كان باستخدام برنامج eviews9 .

4-1- الحوكمة الشرعية بالكويت:

إن المالية الإسلامية بالكويت في تطور مستمر خاصة البنوك الإسلامية التي بلغ عددها 5 بنوك وتمثل أصولها 6.3 % من إجمالي أصتل البنوك الإسلامية عالميا، كما بلغت الحصة السوقية للبنوك الإسلامية بالكويت 42 % من اجمالي القطاع المصرفي إذ احتلت الاصول الاسلامية بالكويت المركز الخامس عالميا وهذا حسب احصائيات سنة 2020.

هذا التطور الحاصل ساهم في تخصيص فصل متعلق بالبنوك الإسلامية ضمن القانون المصرفي الكويتي الصادر سنة 2003 والذي ادخلت عليه عدة تعديلات نتيجة التغيرات الاقتصادية والمالية الحاصلة على مستوى الكويت. ومن اهم ما جاء في القانون المصرفي الكويتي والمتعلق بالبنوك الاسلامية، الزام هذه الاخيرة بتشكيل هيئة للرقابة الشرعية، وهذا حسب نص المادة 93 من الفصل السادس من القانون المصرفي الصادر بتاريخ 5/25/ 2003 والمنشور بالجريدة الرسمية الكويتية العدد رقم 618 بتاريخ 2003/6/1 ، والذي تم تعديله في سنة 2020، والتي لا بد أن تكون مستقلة والحد الادنى لأعضائها هو 3 أعضاء.

إن تحليل الحوكمة الشرعية بالكويت يجعلنا نقسمها الى ثلاث حقب تتمثل في (الناهض، 2019):

الحقبة الأولى :وهي حقبة غياب تعليمات الحوكمة الشرعية، وهي الفترة ما قبل صدور خطاب بنك الكويت المركزي إلى شركات الاستثمار الإسلامية، أي ما قبل سبتمبر 1994 م.وقد اختصت هذه الحقبة بالأمور التالية:

- نشأة المؤسسات المالية الملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية في دولة الكويت، مع محدودية أعداد هذه المؤسسات.
- غياب التعليمات والضوابط الخاصة بالحوكمة الشرعية من قبل الجهات الرقابية.
- مارست المؤسسات المالية الملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية الرقابة والحوكمة الشرعية من خلال الاجته اد والرقابة الذاتية.
- تطبيقات وممارسات الحوكمة الشرعية من قبل المؤسسات المالية كانت متقدمة على تشريعات وتعليمات الجهات الرقابية في هذا الشأن.

الحقبة الثانية :وهي حقبة المواكبة والبداية لتعليمات الحوكمة الشرعية، وهي الفترة ما بين صدور خطاب بنك الكويت المركزي لشركات الاستثمار الإسلامية في سبتمبر 1994 م إلى ما قبل صدور قانون إنشاء هيئة أسواق المال في فبراير 2010 م .وقد اختصت هذه الحقبة بالأمور التالية:

- صدور تعليمات للحوكمة الشرعية لأول مرة من قبل الجهات الرقابية في دولة الكويت.
- بنك الكويت المركزي كان هو المصدر الوحيد لإصدار تعليمات الحوكمة الشرعية.
- بساطة تعليمات الحوكمة الشرعية، وتركزها على الهيئات الشرعية.
- زيادة أعداد المؤسسات المالية الملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية، والسماح بإنشاء البنوك الاسلامية .
- تشريعات وتعليمات الحوكمة الشرعية من قبل الجهات الرقابية كانت مواكبة ومتساوية مع تطبيقات وممارسات الحوكمة الشرعية من قبل المؤسسات المالية،بدليل أنها كانت واجبة التطبيق حال صدورها.

الحقبة الثالثة :وهي حقبة النضوج والتطور لتعليمات الحوكمة الشرعية ، وهي الفترة ما بعد صدور قانون إنشاء هيئة أسواق المال، أي الفترة ما بعد فبراير 2010 وقد اختصت هذه الحقبة بالأمور التالية:

- انضمام هيئة أسواق المال ووزارة التجارة والصناعة إلى بنك الكويت المركزي في إصدار تعليمات خاصة بالحوكمة الشرعية.
- دخول أدوات مالية جديدة تحت نطاق تعليمات الحوكمة الشرعية، كالصكوك وصناديق الاستثمار.
- صدور تعليمات متقدمة للحوكمة الشرعية، وتركزها على التدقيق الشرعي بشقيه الداخلي والخارجي.
- تشريعات وتعليمات الحوكمة الشرعية من قبل الجهات الرقابية كانت متقدمة على تطبيقات وممارسات الحوكمة الشرعية من قبل المؤسسات المالية، بدليل إعطاء فترات زمنية للمؤسسات المالية حتى تعدل أوضاعها وتتكيف مع التعليمات الجديدة للحوكمة الشرعية.
- صدور قرارات تأديبية لأول مرة اتجاه المؤسسات المالية المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية وتعليمات الحوكمة الشرعية.

ومن اهم التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الكويتي فيما يتعلق بحوكمة الرقابة الشرعية نجد تعميم رقم (2/رب أ/2016/369) تحت عنوان حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الاسلامية الصادر في 2016/6/20 والذي عوض التعليمات الصادرة سنة 2003 المتعلقة بمهام هيئة الرقابة الشرعية.

يحتوي التعميم على مقدمة وخمس فصول بالإضافة الى الملاحق والتي تناولت مبادئ الحوكمة الشرعية ومتطلباتها ضمن الفصل الثالث وتتمثل تلك المبادئ في:

- **المبدأ الأول: الإشراف والمساءلة والمسئولية**: يبيّن هذا المبدأ أدوار كل من مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية وهيئة الرقابة الشرعية في إطار مبادئ حوكمة الرقابة الشرعية.
- **المبدأ الثاني: الاستقلالية:** ويقصد بالاستقلالية، في سياق هذه التعليمات، إفساح المجال أمام هيئة الرقابة الشرعية في البنك إصدار الفتاوى والأحكام الشرعية وفق ما تقتضيه ضوابط الاجتهاد وشروط الإفتاء دون مؤثرات على أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، وبما يكفل تعزيز الثقة لدى المساهمين وأصحاب المصالح في سلامة المعاملات من الناحية الشرعية.
- **المبدأ الثالث:** الكفاءة والملاءمة: ويقصد بها المؤهلات الأكاديمية، والخبرات العملية، والسمعة الحسنة والتاريخ الجيد لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية.
- **المبدأ الرابع: السرية:** قد يحصل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية عند أدائهم واجباتهم على ملفات، ومستندات، ومّسودات، ومداولات تعتبر سرية وفق الإجراءات الداخلية للبنك ووفق ممارسات السوق. والمقصود بالمعلومات السرية: هي المعلومات التي يحصل عليها أعضاء هيئة الرقابة الشرعية غير المتاحة للجمهور وغير المسموح بالإعلان عنها، وتشمل المعلومات التي عليها ختم أو علامة من قبل البنك تشير إلى سريتها، أو تتعلق بالمداولات التي تجري في البنك
- **المبدأ الخامس: التناسق:** يقصد بذلك توافق أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في تقديم الآراء والفتاوى المقدمة للبنك، والحرص قدر المستطاع في تقديم القرارات على الإجماع والا يلجأ للتصويت بالأغلبية إلا إذا لم يتمكن الأعضاء في مدة زمنية معقولة من الوصول إلى الإجماع. ويرتبط التناسق بالكفاءة والاستقلالية، وهو أيضا مسائل أخلاقيات المهنة.

مع العلم أن البنك المركزي الكويتي قام في2020/9/1 بوضع الأسس والقواعد الخاصة بالهيئة العليا للرقابة الشرعية في البنك المركزي وفق مقتضيات القانون، حيث أصدر محافظ بنك الكويت المركزي قراراً يقضي بتشكيل الهيئة العليا للرقابة الشرعية بالبنك المركزي، وتعيين أعضاء فيها من ذوي الاختصاص الفقهي والخبرة المصرفية الإسلامية على أن تكون مدة العضوية 3 سنوات قابلة للتجديد.

وبهدف معرفة اثرالحوكمة الشرعية على اداء البنوك قامت الباحثة بأجراء دراسة قياسية، والتي سنوضح منهجياتها ونتائجها في الاجزاء اللاحقة.

4-2- منهجية الدراسة:

4-2-1- مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك الاسلامية العاملة بالكويت والتي عددها 5 بنوك والجدول الموالي يوضحها لنا

الجدول رقم 01: البنوك الاسلامية العاملة بالكويت

اسم البنك	تاريخ التاسيس
البنك الاهلي المتحد	تأسس سنة 1971 وتعتبر سنة2008 سنة التحول للعمل وفق احكام الشريعة الاسلامية
بنك الكويت الدولي	تأسس بتاريخ13/5/ 1973 وتعتبر سنة جوان2007 سنة التحول للعمل وفق احكام الشريعة الاسلامية
بنك التمويل الكويتي	تأسس سنة 1977 وهو اول بنك اسلامي كويتي
بنك بوبيان	تأسس بتاريخ 2004/9/31
بنك وربة	تأسس بتاريخ 2010/2/17

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مواقع البنوك محل الدراسة

4-2-2-عينة الدراسة: تتكون عينة الدراسة من البنوك التي تتوفر قوائمها وتقاريرها المالية مدققة وبانتظام من جهة وتوفر جميع المعلومات المتعلقة بالحوكمة الشرعية وهذا خلال فترة الدراسة 2011-2020 اي لمدة 10 سنوات، وهي تتكون من 4 بنوك اي تمثل 80 %.

4-2-3- نموذج الدراسة: تم بناء نموذج الدراسة بوضع متغيرات مستقلة والتي تمثل متغيرات الحوكمة ، ومتغير تابع الا وهو العائد على الاصول والجدول الموالي يوضح لنا متغيرات الدراسة.

الجدول رقم 02 : متغيرات الدراسة

اسم المتغير	الرمز	نوع المتغير	طريقة القياس
العائد على الاصول	ROA	تابع	صافي الارباح / اجمالي الاصول
استقلالية مجلس الادارة (التركيبة)	PBND	مستقل	عدد الأعضاء المستقلين في المجلس، حسب تعليمات البنك المركزي الكويتي لا بد من وجود عضوين مستقلين بمجلس الادارة وعليه اذا حققت الشركة هذا المبدأ نعطي الرقم (1) واذا لم تتوفر نعطي(0)
حجم مجلس الادارة	SBOARD		يقاس بإجمالي عدد أعضاءه حسب قانون الشركات الكويتي ةتعليمات البنك المركزي يجب ان لا يقل عدد اعضاء مجلس الادارة عن 7 ولا يزيد عن 10 اعضاء، اذا حقق البنك هذا المبدأ نعطي الرقم (1) واذا لم تتوفر نعطي(0)
لجان المجلس	CBD		عدد اللجان في مجلس الادارة حسب تعميم البنك المركزي الكويتي رقم (2/رب أ/2016/369) المتعلق بحوكمة الرقابة الشرعية فإن عدد لجان المجلس تكون خمسة إذا تم الفصل بين لجنة الترشيحات والمكافأت ويكون عدد اللجان اربعة اذا تم الدمج بين اللجنتين(الترشيحات والمكافأت) إذا توفر المبدأ نعطي الرقم (1) واذا لم يتوفر نعطي(0)
حجم هيئة الرقابة الشرعية	SSB		عدد اعضاء هيئة الرقابة الشرعية
عدد اجتماعات مجلس الادارة	MBOARD		يقاس بعدد الاجتماعات التي تعقد خلال السنة
حجم الشركة	CSIZE		لوغاريتم مجموع الاصول

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات السابقة

4-2-4- **حدود الدراسة**: غطت الدراسة الفترة الواقعة بين 2011-2020 وقد تم اختيار هذه الفترة لمعرفة الاثر خاصة وان البنك المركزي الكويتي قام بإصدار قانون متعلق بالحوكمة الشرعية سنة 2016 .

4-2-5- **اداة الدراسة:** استخدمت الباحثة بيانات القوائم والتقارير المالية المنشورة من قبل البنوك محل الدراسة خلال فترة الدراسة 2011-2020، ولقد تم تشغيل البيانات التي تم الحصول عليها باستخدام برنامج eviews9.

4-3-**قياس اثر الحوكمة الشرعية على العائد على الاصول للبنوك الكويتية محل الدراسة:** تمر عملية القياس لأثر الحوكمة الشرعية على العائد على الاصول للبنوك الكويتية محل الدراسة بالخطوات التالية:

4-3-1- الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة: لابد من وصف بيانات متغيرات الدراسة وتوضيح معالمها الرئيسية باستخدام التحليل الوصفي الذي يوضحه لنا الجدول الموالي:

الجدول رقم3: نتائج الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة

	ROA	PBND	SBOARD	CBD	SSB	MBOARD	CSIZE
Mean	1.123750	0.200000	0.950000	0.825000	3.800000	7.475000	2470775.
Median	1.200000	0.000000	1.000000	1.000000	4.000000	7.500000	2410000.
Maximum	2.140000	1.000000	1.000000	1.000000	5.000000	17.00000	6440000.
Minimum	0.170000	0.000000	0.000000	0.000000	3.000000	0.000000	113000.0
Std. Dev.	0.478993	0.405096	0.220721	0.384808	0.686873	5.406489	1480038.
Skewness	0.038128	1.500000	-4.129483	-1.710674	0.269242	-0.017048	0.357414
Kurtosis	2.356506	3.250000	18.05263	3.926407	2.151229	1.955544	2.848306
Jarque-Bera	0.699832	15.10417	491.3204	20.93976	1.683962	1.820084	0.889985
Probability	0.704747	0.000525	0.000000	0.000028	0.430856	0.402507	0.640829
Sum	44.95000	8.000000	38.00000	33.00000	152.0000	299.0000	98831000
Sum Sq. Dev.	8.947938	6.400000	1.900000	5.775000	18.40000	1139.975	8.54E+13
Observations	40	40	40	40	40	40	40
Cross sections	4	4	4	4	4	4	4

المصدر: مخرجات برنامج eviews9

من الجدول اعلاه يتبين لنا :

- ادنى قيمة للمتغير التابع ROA كانت 1.123750 بينما القيمة العليا كانت 2.140000 في حين بلغ كل من الانحراف المعياري والمتوسط 0.478993 ، 1.200000 على الترتيب.
- ادنى قيمة للمتغير المستقل PBND كانت 0.200000 ، بينما القيمة العليا كانت 1.000000 في حين بلغ الانحراف المعياري 0.405096 ، اما المتوسط فكان 0.000000
- نجد كل من SBOARD و CBD نفس قيمة المتوسط والقيمة العليا اذ بلغا 1.000000 ، بينما ادنى قيمة للمتغيرين فكانت على الترتيب 0.950000 و0.825000 ، في حين بلغ الانحراف المعيار 0.220721 و0.384808 على الترتيب.
- ادنى قيمة للمتغير المستقلSSB كانت 3.800000 بينما القيمة العليا كانت 5.000000 في حين بلغ كل من الانحراف المعياري والمتوسط 0.686873 ، 4.000000 على الترتيب
- ادنى قيمة للمتغير المستقل MBOARD كانت 7.475000 ، بينما القيمة العليا كانت 1.000000 في حين بلغ الانحراف المعياري 0.405096 ، اما المتوسط فكان 0.000000
- ادنى قيمة للمتغير المستقل CSIZE كانت 2470775 ، بينما القيمة العليا كانت 6440000 في حين بلغ الانحراف المعياري 1480038 ، اما المتوسط فكان.2410000
- إن كل من PBND، SBOARD و CBD لا تتبع التوزيع الطبيعي لان الاحتمال P اقل من 5 %

4-3-2- اختبار جذر الوحدة:

نقوم بهذا الاختبار بهدف معرفة استقراريه بيانات البانل وهذا باستخدام مجموعة من الاختبارات والمتمثلة في levin , lin & IPS ولقد توصلنا الى استقراريه جميع المتغيرات عند الفرق الاول ، وعليه يمكن القبول خاصية التكامل عند الدرجة 1 (نتائج برنامج eviews) .

4-3-3- تقدير النموذج:

لقياس أثر متغيرات الحوكمة في العائد على من خلال النماذج المقطعية (panel data) ، ويأخذ التموذج المراد تقديره أن العائد على الأصول دالة في توليفة من مؤشرات الحوكمة الشرعية .

تتكون البيانات المقطعية من ثلاث نماذج وهي نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regretion Model(PRM)، نموذج الأثار الثابتة Fixed Effect Model (FEM) ونموذج الاثار العشوائية Random Effect Model(REM) هذه النماذج سنقوم بتقديرها والمفاضلة بينها في هذا الجزء.

أ- نموذج الانحدار التجميعي: بعد ادخال البيانات الى برنامج eviews9 توصلنا الى النتائج التالية :

الجدول رقم4: نتائج نموذج الانحدار التجميعي

Dependent Variable: ROA
Method: Pooled Least Squares
Date: 10/09/21 Time: 16:35
Sample: 2011 2020
Included observations: 10
Cross-sections included: 4
Total pool (balanced) observations: 40

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PBND	0.410748	0.239096	1.717919	0.0949
SBOARD	0.252285	0.314394	0.802451	0.4279
CBD	0.201118	0.218199	0.921721	0.3632
SSB	0.231286	0.074637	3.098807	0.0039
MBOARD	0.004581	0.016135	0.283907	0.7782
CSIZE	-1.20E-07	6.66E-08	-1.800035	0.0807

R-squared	0.040248	Mean dependent var	1.123750
Adjusted R-squared	-0.100893	S.D. dependent var	0.478993
S.E. of regression	0.502576	Akaike info criterion	1.599341
Sum squared resid	8.587805	Schwarz criterion	1.852673
Log likelihood	-25.98682	Hannan-Quinn criter.	1.690938
Durbin-Watson stat	1.233572		

المصدر: مخرجات برنامج eviews9

ب- نموذج التأثيرات الثابتة: بعد ادخال البيانات الى برنامج eviews9 توصلنا الى النتائج التالية :

الجدول رقم 5: نتائج نموذج التاثيرات الثابتة

Dependent Variable: ROA
Method: Pooled Least Squares
Date: 10/09/21 Time: 16:38
Sample: 2011 2020
Included observations: 10
Cross-sections included: 4
Total pool (balanced) observations: 40

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.694604	1.055398	1.605653	0.1188
PBND	-0.150317	0.457119	-0.328834	0.7446
SBOARD	-0.230754	0.439488	-0.525051	0.6034
CBD	0.255459	0.223177	1.144649	0.2614
SSB	-0.034194	0.186654	-0.183196	0.8559
MBOARD	-0.011519	0.021811	-0.528143	0.6013
CSIZE	-1.28E-07	7.42E-08	-1.724188	0.0950
Fixed Effects (Cross)				
01--C	-0.299878			
02--C	0.325399			
03--C	-0.039718			
04--C	0.014196			

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.309051	Mean dependent var	1.123750
Adjusted R-squared	0.101767	S.D. dependent var	0.478993
S.E. of regression	0.453966	Akaike info criterion	1.470731
Sum squared resid	6.182566	Schwarz criterion	1.892951
Log likelihood	-19.41462	Hannan-Quinn criter.	1.623392
F-statistic	1.490951	Durbin-Watson stat	1.700836
Prob(F-statistic)	0.196429		

المصدر: مخرجات برنامج eviews9

ج- المفاضلة بين النماذج:

وبغرض اختيار النموذج المناسب لابد من إجراء المفاضلة بين النماذج السابقة عن طريق القيام بإجراء random effects test equation للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة والذي يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم 06: المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة

Redundant Fixed Effects Tests
Pool: DESIC
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	1.255120	(3,30)	0.3074
Cross-section Chi-square	4.729521	3	0.1927

Cross-section fixed effects test equation:
Dependent Variable: ROA
Method: Panel Least Squares
Date: 10/09/21 Time: 16:39
Sample: 2011 2020
Included observations: 10
Cross-sections included: 4
Total pool (balanced) observations: 40

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.114172	0.760586	2.779661	0.0089
PBND	0.210154	0.230072	0.913429	0.3676
SBOARD	-0.451998	0.383033	-1.180048	0.2464
CBD	0.175650	0.199577	0.880110	0.3852
SSB	-0.099493	0.137155	-0.725406	0.4733
MBOARD	-0.012669	0.015995	-0.792040	0.4340
CSIZE	-1.11E-07	6.10E-08	-1.826817	0.0768

R-squared	0.222329	Mean dependent var	1.123750
Adjusted R-squared	0.080934	S.D. dependent var	0.478993
S.E. of regression	0.459201	Akaike info criterion	1.438969
Sum squared resid	6.958552	Schwarz criterion	1.734523
Log likelihood	-21.77938	Hannan-Quinn criter.	1.545832
F-statistic	1.572399	Durbin-Watson stat	1.514346
Prob(F-statistic)	0.186293		

المصدر: مخرجات برنامج eviews9

بما أن قيمة احصائية F المحسوبة اقل من قيمة احصائية F الجدولية فإنه يتم قبول الفرض العدمي القائل بأن نموذج الانحدار التجميعي هو المناسب ورفض الفرض البديل الذي ينص على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب وعليه تكون المعادلات المتعلقة بالبنوك الكويتية محل الدراسة كما يلي:

- **بنك الكويت الدولي:**

ROA_01 = -0.445263519075 + 1.61728739245 - 0.349764863025*PBND_01 -

0.213441803988*SBOARD_01 + 0.224617773721*CBD_01 - 0.0408073874651*SSB_01 - 0.0147261740395*MBOARD_01 + 0.152853977368*ACM_01 - 1.28202778495e-07*CSIZE_01

- **بنك الاهلي المتحد:**

ROA_02 = 0.329322892691 + 1.61728739245 - 0.349764863025*PBND_02 - 0.213441803988*SBOARD_02 + 0.224617773721*CBD_02 - 0.0408073874651*SSB_02 - 0.0147261740395*MBOARD_02 + 0.152853977368*ACM_02 - 1.28202778495e-07*CSIZE_02

- **بوبيان بنك:**

ROA_03 = 0.103702878344 + 1.61728739245 - 0.349764863025*PBND_03 - 0.213441803988*SBOARD_03 + 0.224617773721*CBD_03 - 0.0408073874651*SSB_03 - 0.0147261740395*MBOARD_03 + 0.152853977368*ACM_03 - 1.28202778495e-07*CSIZE_03

- **بنك وربة:**

ROA_04 = 0.0122377480395 + 1.61728739245 - 0.349764863025*PBND_04 - 0.213441803988*SBOARD_04 + 0.224617773721*CBD_04 - 0.0408073874651*SSB_04 - 0.0147261740395*MBOARD_04 + 0.152853977368*ACM_04 - 1.28202778495e-07*CSIZE_04

وبناء على نتائج النموذج الافضل للدراسة نتوصل الى أن معامل التحديد $\mathbf{R^2}$ كان 0.222329 اي أن ما نسبته 22.23 % من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع اي العائد على الاصول سببها التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة.

5. الخلاصة:

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية لأثر الحوكمة الشرعية على العائد على الاصول للبنوك الكويتية خلال الفترة 2011 - 2020 نتوصل إلى النتائج التالية:

- تعتبر الكويت من بين الدول التي اهتمت بالحوكمة بصفة عامة وبالحوكمة الشرعية بصفة خاصة والدليل على هذا التعاميم والقرارات الصادرة من البنك المركزي وهيئة سوق المال الكويتي والمتعلقة بالحوكمة الشرعية
- لم تؤسس بعض البنوك الكويتية لجنة متعلقة بالحوكمة الا في سنة 2012 ومن بينها بنك بوبيان الذي قام بوضع اسس للجنة الحوكمة على مستوى البنك بداية من 2012/7/31
- قلة عدد البنوك الاسلامية على مستوى الكويت بالرغم من تزايد حجم العمل المصرفي الكويتي والذي احتل المراتب الاولى عربيا في العديد من التصفيفات.
- بالرغم من أن 22.23 % من التغيرات الحاصلة بالعائد على الاصول للبنوك محل الدراسة سببه المتغيرات المستقلة غير أن اثر الحوكمة الشرعية على اداء البنوك الكويتية يعابر ضئلا وليس معنوي أي ليست له دلالة احصائية، وهذا حسب الدراسة القياسية المعتمدة في هذا البحث. وبالرغم من هذه النتيجة نتوصل الى:

- هناك علاقة موجبة بين استقلالية مجلس الادارة والعائد على الاصول حيث قدر المعامل ب 21.07 %
- هناك علاقة سلبية بين حجم مجلس الادارة والعائد على الاصول حيث قدر المعامل ب 45.19 %
- هناك علاقة موجبة بين عدد لجان مجلس الادارة والعائد على الاصول حيث قدر المعامل ب 17.5645.19 %
- هناك علاقة سلبية وضعيفة بين حجم هيئة الرقابة الشرعية والعائد على الاصول حيث قدر المعامل ب 9.94 %
- هناك علاقة موجبة وضعيفة جدا بين عدد اجتماعات مجلس الادارة والعائد على الاصول حيث قدر المعامل ب 1.26 %
- هناك علاقة سلبية بيك قيمة حجم الاصول والعائد على الاصول حيث كلما زادت الاصول تاثر العائد على الاصول بالسلب.

من خلال النتائج المتوصل اليها نقبل الفرضية الرئيسة القائلة بعدم وجود اثر لتطبيق الحوكمة الشرعية على العائد على الاصول للبنوك الكويتية محل الدراسة خلال الفترة 2011-2020 .

الإحالات والمراجع:

- **المؤلفات**:

ابراهيم عبد الحليم عباده(2008)، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، الأردن ، دار النفاش للنشر والتوزيع.

- **الأطروحات**:

- سيف ساجد شيد(2018)، تقييم الاداء المالي في المصارف التجارية، ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القاديسية، العراق.

- توفيق سميح محمد الاغوات(2015/2014) دور المؤشرات المالية في تقييم الأدا المالي لشركة البوتاس العربية ، كلية العلوم الادارية والمالية، جامعة الاسراء، الاردن.

- عبد العزيز أحمد سعد الناهض(2019)، نظرية الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية دراسة تطبيقية لنظام الحوكمة الشرعية لدولة الكويت، معهد المصرفية والمالية الإسلامية، الجامعة الإسلاميّة العالميّة، ماليزيا.

- **المقالات**:

عبد العزيز الناهض، يونس صوالحي(2018)، دراسة وتحليل تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية الصادرة عن بنك الكويت المركزي، مجلة الاسلام في اسيا، المجلد 15 ، العدد 1 ،ص109 .

بوهرين فتيحة (جوان 2021)، أثر مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على أداء البنوك القطرية خلال الفترة 2008-2019، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 8 ، العدد1 ، ص68

- **المداخلات**:

حسين عبد المطلب الاسرج(24-2014/10/25)، الرقابة الشرعية في إطار عمل الحوكمة، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي الثاني حول المالية الاسلامية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية: أي آفاق؟ ، جامعة محمد السويسي- الرباط ، المملكة المغربية